

مركزية ميناء مسقط في الاستراتيجية السياسية والاقتصادية لفرنسا

1830م - 1862

د. نور الدين الصغير *

ملخص

منذ أواسط القرن الثامن عشر، وقبل وصول الحملة الفرنسية إلى مصر احتل الشرق العربى مكانة هامة فى الفكر الفرنسى السياسى والتجارى والأدبى. وكانت عمان فى طليعة التصورات الاستراتيجية الفرنسية لفترة ما بعد الحملة، من خلال تنظير نابليون بونابرت والتوجه الإيديولوجى للثورة الفرنسية، وذلك لتحقيق غايتين:

- منافسة الإنجليز ومواجهتهم خارج أوروبا.
 - الحصول على امتيازات دولية فى مناطق الخليج
- هذا التواجد الإستراتيجى وضع ميناء مسقط فى دائرة الصراع الفرنسى-الإنجليزى ومكنه من لعب دور طلائعى فى الفترة ما بين 1830م و 1862، ومن خلال الوثائق الفرنسية وشهادات المسؤولين السياسيين الفرنسيين سنقف على الوقائع الآتية:

- أهمية الخليج العربى فى وثائق الثورة الفرنسية ومذكرات نابليون بونابرت.
- أسباب اختبار الخليج لمواجهة الإنجليز.
- مركزية ميناء مسقط فى الإستراتيجية السياسية والاقتصادية الفرنسية.
- وصف ميناء مسقط سنة 1830م ومكانته فى نظر قائد البحث الفرنسى *

Laplace

- إستراتيجية ميناء مسقط فيما بين اتفاقيتى 1844م العمانية- الفرنسية و 1862م الفرنسية الإنجليزية.
- 1862م التحولات فى المنطقة وتراجع دور الميناء.

* قسم التاريخ والحضارة الإسلامية - كلية الآداب والعلوم - جامعة الشارقة

The strategic and economic importance of Muscat's port in The French policy in between 1830- 1862

Abstract

Since the first half on the 18th century and before the arrival of Napoleon Bonaparte to Egypt, the Arab Gulf had a considerable importance in the Economic, Military and literature in the French endeavor. Furthermore, Oman had too an important place in the spirit of Napoleon and the French revolution Ideology. There had been two major goals to be achieved :

- 1- to engage the English Army far from Europe
- 2- to gain an international priorities in the Gulf area.

The conformation between French and British made Muscat's port to play an important role between 1830 and 1862.

From the French documents, we may conclude the following:

- 1- Importance of the Arab Gulf in the French document.
- 2- The French reasons for choosing Muscat port and their fight against the British.
- 3- Place of the port in the French strategy.
- 4- Description of the port in 1830 by the commander sailor-Laplace.
- 5- Role of the port between 1844 and 1862.
- 6- The decline of the port

تمهيد:

ثمة إشارات خاصة بالبحث يمكن عرضها على النحو الآتي:

أولاً: ما يتعلق بأهمية المصادر

اعتاد الباحثون والدارسون لمختلف مباحث تاريخ الخليج العربي اعتماد الوثائق السياسية الإنجليزية في المرتبة الأولى دون غيرها من الوثائق، كما اعتادوا رصدها بوصفها مصدراً وحيداً لرصد إشكاليات بحوثهم، وإعطائها القيمة النموذجية في تجلية الحقائق التاريخية، إلا أن التجربة البحثية أثبتت غير ذلك، وفي أكثر من مجال. فالوثائق الإنجليزية تمتلك جانباً من الحقيقة وأحياناً تقتصر إلى دعم منهجي من مصادر أخرى، وللمتعامل مع هذا الحقل المعرفي قنوات أخرى لا تقل أهمية من حيث القيمة والمصداقية، وهي مرشحة لتقديم دعم معرفي جديد غير مسبوق، من هذه المصادر الوثائقية نذكر ما يأتي:

الوثائق الفرنسية - الوثائق البرتغالية - الوثائق العثمانية - الوثائق الإسبانية - الوثائق الهولندية - الوثائق الألمانية - الوثائق الأمريكية - وثائق البعثات - التفسيرية - كتابات الرحالة والعلماء - الكتابات الأدبية الاستطلاعية ضمن محاور الأدب الأوروبي - وثائق الموانئ الفرنسية وسجلاتها التجارية؛ مثل موانئ: (Toulon, Marseilles).

ولعل ظاهرة الاعتماد على نوعية واحدة من المصادر تعود إلى عجز الباحثين عن التعامل مع اللغات الأخرى إلا أن هذا العذر مرفوض في شرع الموضوعية العلمية؛ لذا يجب تنبيه الباحثين إلى أهمية التكامل بين مختلف الوثائق المصدرة، ذلك أن التنوع يسهم في إبراز أكثر من جانب للحقيقة التي تبقى أسمى مطلب ينشده الباحث.

ثانياً: ما يتعلق بقيمة الوثيقة

ويهتم بنوعية الوثائق؛ ذلك أنه كلما تنوعت المصادر ازداد موضوع البحث ثراءً وقبلة معرفية؛ لذا يجب اعتماد كل الوثائق السياسية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية والفنية والتراثية والأدبية.

ثالثاً: ما يتعلق بأهمية الحقل الزمني

يتعلق بأهمية القرن التاسع عشر في تاريخ الخليج العربي بصفة عامة وبالفتره الممتدة فيما بين عامي 1830م و1862م، لما تحفل به من تغيرات ونقلات كمية ونوعية في تاريخ الإمبراطورية العمانية التي امتد نفوذها إلى السواحل الأفريقية الشرقية لتصبح قوة يضرب لها ألف حساب في المواجهات الدولية الدائرة في

عرض المحيط الأطلسي، وفي مختلف جزره وموانئه بين العرب والإنجليز والفرنسيين والأمريكان؛ إذ أصبح هذا الامتداد الجيو - سياسي مطمح كل القوى الغربية في الاستراتيجية السياسية والاقتصادية خاصة تجارة العبيد.

رابعاً: ما يتعلق بتفردات حق البحث

يختص بمركزية مسقط التي لا يمكن تحديدها وسير أبعادها بمعزل عن تاريخ زنجبار وتطورات الأحداث وارتباطها بهذا المحور الأساسي في تتبع وقائع الإمبراطورية العمانية.

خامساً: في صراع الأثنا مع الآخر

يبرز عمق الصراع الفرنسي الإنجليزي، وتهافت هاتين القوتين على الممتلكات العمانية من جانب، وحكمة السيد سعيد بن سلطان في إدارة الأزمات ومعادلة موازين القوى بين المتصارعين، كيف لا؟ وهو المعروف عندهم (بأسد العرب).

سادساً: ما يتعلق بأهمية تجسيم البعد الجغرافي

وذلك من خلال خريطة تاريخية سياسية تمكن القارئ من تتبع الأحداث في أبعادها المكانية والزمانية.

المقدمة:

يتناول هذا البحث استراتيجية مدينة مسقط ومينائها في السياسة الفرنسية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ويتتبع مختلف المراحل من العلاقات الفرنسية العمانية والمواجهات الفرنسية الإنجليزية طيلة الفترة الممتدة فيما بين عامي 1830م و1862م، في سبيل الهيمنة وبسط النفوذ على السواحل العربية وفي المحيط الهندي والسواحل الأفريقية. كما يرسم البحث من خلال:

* الوثائق السياسية للخارجية الفرنسية: وزارة الخارجية الفرنسية - بعض العينات من التاريخ في العلاقات الفرنسية العمانية (وثائق وأرشيف): إصدار وزارة الخارجية الفرنسية 1989م. (Correspondances Consulaires et Commerciales. vol: 1-2-3) الخاصة بمسقط وزنجبار.

* وثائق وزارة البحرية: وتضم وثائق خاصة (Henri Jablowski) -1828م - 1868م، إلى جانب قسم تاريخ البحرية الفرنسية الذي يضم رسائل وملفات متنوعة (S. H. M-bb4...bb7...258-1332).

* وثائق الثورة الفرنسية (تصريحات نابليون بونابرت في سانت هيلين

- والدراسات الجيو- سياسية التي قدمت في مسألة مواجهة الإنجليز).
- * وثائق الموانئ وأرشيقاتها (الموانئ العسكرية، دائرة الأنشطة البحرية، صناعة السفن البحرية...).
- * مراسلات الاستطلاعات البحرية.
- * الأرشفة البحري لمناطق ما وراء البحار.
- * الحوليات الرسمية للبحرية في عامي 1848 و 1864م.
- * وثائق المكتبة الوطنية الفرنسية (المخطوطات الفرنسية 14286A).
- * تاريخ البحرية الفرنسية فيما بين عامي 1815 و 1870م.
- * التقارير السنوية لميناء طولون من 1790م حتى 1910م.
- * المراسلات الرسمية للبحرية الفرنسية.

كل هذه المصادر إذا درست بعناية وأقيم عليها الدليل العلمي فإنها تقوم شاهدا على تصدع العلاقات الدولية في تلك الفترة، كما تبين عمق التنافس الدولي الحاد وتساعد الصراع الفرنسي ضد القوات الأوروبية من برتغالية وهولندية وإنجليزية وأمريكية مع التركيز على طموحات الفرنسيين في الوصول إلى ميناء مسقط وربط علاقات صداقة واتفاقيات شراكة وتجارة مع حاكم مسقط لغرض تنفيذ مخططاتهم الاستعمارية الاستحواذية، وفي الوقت نفسه فإن هذه التقارير والوثائق لا تخلو من آراء البحارة والرحالة الفرنسيين في بيئة مسقط من جانب، والأهمية الدولية للعلاقات الأفريقية - الآسيوية التي تتركز حول المحور التجاري الثلاثي الممتد بين مسقط وزنجبار والريونيون، وما نتج عنه من تجاوزات برأها القانون في كثير من الأحيان، خاصة في مجالات القرصنة وتجارة العبيد.

إن وقائع هذه الفترة من تاريخ الخليج العربي عامة وتاريخ عمان ومسقط بصفة خاصة بوصفها محور الصراع ستكون موضوع دراستنا في الفترة الممتدة فيما بين عامي 1830م و 1862م من منظور العلاقات العمانية الفرنسية.

أرض مجان: أرض الصراع عبر التاريخ:

عرفت أرض مجان تدافع عدد من القوى الأجنبية منذ نشأة المجتمعات العربية ودخول الإسلام، من آسيوية وفارسية وأوربية غربية، جاءت لأغراض استراتيجية عسكرية أو هيمنة اقتصادية وبسط نفوذ سياسي. ويعد الوجود الأوربي في تاريخ عمان الحديث والمعاصر من أبرز المظاهر المؤثرة في مختلف مجالات الحياة

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ التمرکز المبكر للقوة البرتغالية في مسقط ويقائنها في المنطقة زهاء قرن ونصف؛ أي من القرن السادس عشر إلى ما بعد منتصف القرن السابع عشر؛ إذ مثلت باكورة الهيمنة الأوروبية في ربوع الخليج، ولم يقع طردهم نهائيا من الممتلكات العمانية؛ أي ممباسا وبيمبا وكيلوا إلا حوالي عام 1698م.

وفي القرن الثامن عشر بدأت الأطماع الإنجليزية تظهر ضمن مخطط بسط الهيمنة والنفوذ على مختلف مناطق الخليج العربي. وقد سجل التاريخ في القرن التاسع عشر أبرز الحلقات تأثيرا في مجرى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عمان، وذلك من خلال:

1- التقارب الفرنسي - العماني.

2- احتدام الصراع والمنافسة بين الفرنسيين والإنجليز.

3- دهاء العمانيين في إدارة الصراع والهيمنة بين الفرنسيين والإنجليز.

4- إدارة الحركة التجارية.

5- الإفادة من تجارة العبيد وعمليات القرصنة.

وإذا عددنا الأسبقية التاريخية للهيمنة الإنجليزية في مناطق الخليج العربي وحرص أصحاب الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس على مصالحهم الحيوية والاستماتة دون التفريط في أي مكسب؛ فإن لمجيء الفرنسيين إلى هذه المناطق مخططا يتمثل في الآتي:

1- نقل صراعمهم ضد الإنجليز إلى خارج أوروبا.

2- الإفادة من تجارة الخليج بمختلف أنواعها.

3- الحصول على امتيازات استراتيجية في المنطقة.

4- فرض الهيمنة النسبية خارج الحدود.

ولتحقيق هذه الغايات كان اهتمام الفرنسيين بمسقط في تزايد منذ مطلع القرن الثامن عشر؛ إذ كانت بداية الظهور عن طريق البعثات التجارية الفرنسية في اليمن وعمان، واحتدام المنافسة بينهم وبين الإنجليز طيلة الفترة التي ازدهرت فيها التجارة الأوروبية في المنطقة، وبرز فيها الهولنديون (1720م-1750م)، إلا أن مجمل المساعي لم تكن ناجحة وذلك للدواعي الآتية:

1- مشاكل فرنسا الداخلية: ما قبل الثورة وما بعدها.

2- مشاكل أوروبا من خلال تصدير الثورة.

3- المنافسة العالمية خاصة في منطقة الهند والخليج.

فكم كانت المساعي حثيثة من قبل الفرنسيين للوصول إلى مسقط طيلة الفترة التي سبقت الحملة الفرنسية على مصر أو التي تلتها، كما كان التحالف مع فارس محورياً وتفعيل النفوذ الفارسي بعد التقارب الفرنسي حساساً ومهيماً على حكام فارس.

فما سر حرص الفرنسيين، وما النتائج التي تحققت لهم؟ وكيف مثل ميناء مسقط مركز اهتمام متقدماً في السياسة الفرنسية طيلة ثلاثين سنة (1830-1862م)؟ وما التحولات الجذرية التي ظهرت في الميناء وكان لها الأثر العميق في كتابات البحارة والعسكريين الفرنسيين؟ خاصة إذا عرفنا أن هذه الفترة اكتسبت أهمية خاصة في البحث والدراسة لكونها تركت أعماق البصمات في تاريخ المنطقة فيما بعد⁽¹⁾، وهل كان هذا الاهتمام حكومياً بحرص من الإدارة الفرنسية أم أنه ناتج عن توسعات استراتيجية، تشمل أعمال القرصنة والتجارة المحرمة (أي تجارة العبيد)؟

الفرنسيون وعقدة مسقط:

كانت خيرات الشرق وثرواته وراء خروج الفرنسيين ووصولهم إلى ربوع الخليج العربي، فهم أول من حذا حذو البرتغاليين في المغامرة نحو بلاد التوابل والبهارات؛ إذ كانت انطلاقتهم عقب البرتغاليين بنحو عشرة سنوات؛ أي منذ 1507م، لتكون المسافة بين موزمبيق وزنجبار مساحة صراع ومنافسة⁽²⁾. أما التوجه الحقيقي إلى المشرق العربي بحثاً عن العائدات الحيوية، فلم يظهر إلا سنة 1527م⁽³⁾؛ إذ بدأت طلائع القوى التجارية تشق طريقها نحو الهند عبر رأس الرجاء الصالح، انطلاقاً من النورماندي (Normandie). والمعروف في تلك الفترة أن فرنسا كانت أكثر البلدان الأوروبية استهلاكاً لمنتجات الشرق من توابل وبهارات وحرير وعطور... وبداية من سنة 1601م بدأت تتشكل صورة التطلعات الفرنسية للخليج، وبدأ وجودهم سواء كان في البحر الأحمر أو في فضاء الموزمبيق وخليج عدن⁽⁴⁾، ثم توالى ظهور القرصنة الفرنسية بين الخليج والهند فيما بين عامي 1642م و1643م في مواجهة السفن الإنجليزية وغيرها. إلا أن سعي فرنسا تواصل، وكانت جادة في وضع قدمها في المشرق، فأسست شركة الهند الشرقية الفرنسية سنة 1664م، ثم أضافت الوكالات التجارية والمستوطنات في المحيط الهندي⁽⁵⁾.

وقد تجلت رغبة فرنسا، وإحاحها في إيجاد موطن قدم في السواحل الخليجية طيلة القرن السابع عشر، عندما كان العمانيون يسيطرون على معظم مياهه، إلا أنه كانت تنقصهم وسائل السيطرة وآليات بسط النفوذ المادي الذي التمسوه لدى الإنجليز والهولنديين والبرتغاليين لكن دون جدوى، وكانت فرنسا تخطط للتقرب من العمانيين، حتى فتح لها الطريق بوساطة الفرس بداية من سنة 1699م؛ إذ تلقت فرنسا عروضاً عدة فيها التماس من شاه فارس وطلب لصداقة فرنسا والتحالف معها للوصول إلى مسقط عن طريق مراسلات عدة؛ منها ما وصل ومنها ما لم يصل⁽⁶⁾. وبذلك بدأ التخطيط، وبدأت فكرة مركزية مسقط ومينائها تهيم على الفرنسيين وتأخذ أبعادها في الفكر الاستحوادي الفرنسي بداية من عهد لويس الرابع عشر حتى حملة نابليون بونابرت على مصر سنة 1798م. ففي سنة 1715م حصلت الاتصالات الأولى بين الفرنسيين والعمانيين في مسقط من خلال السيطرة الفرنسية على جزيرة "موريشس" التي عرفت باسم (Ile de France) والتبادل التجاري لبضائع الشرق الأفريقي. وفي سنة 1759م اشتد

الصراع الفرنسي - الإنجليزي، ونشطت حركة القرصنة، وكانت عمان طرفاً في هذا النزاع لكونها تأوي السفن الإنجليزية أو أن سفن بعض رعاياها تحمل العلم الإنجليزي، فكانت هذه العملية بداية الاتصال المباشر بإمام عمان والتقرب منه، إلى أن انتهى الأمر إلى السعي الجاد لتركيز قنصل فرنسي في مسقط؛ وذلك للمكانة التي يحتلها ميناء هذه المدينة في الفكرين السياسي والاقتصادي الفرنسيين، بوصفه "أمناً بمقدار ما هو مربح ويتيح قرباً من الخليج العربي فرصة التزود بالموث من أجل جزيرة (موريشس) والقوات البحرية الفرنسية المتمركزة هناك، كما يعد وسيلة لدعم التجارة الفرنسية والأسطول الفرنسي في تعامله المستمر مع القارة الهندية"⁽⁷⁾.

وكانت الثورة الفرنسية سنة 1789م، ثم كان قدوم نابليون بونابرت في حملته على مصر سنة 1798م، وقد سبقه تحسن العلاقات العمانية الفرنسية زمن السيد سلطان بن أحمد الذي يكن لفرنسا مشاعر ود كبيرة لفضلها عليه وتهريبه زمن تمرده على والده. لقد بدأ التخطيط لإنشاء قنصلية فرنسية في مسقط سنة 1794م، وبدأ التركيز على ميناء مسقط؛ وذلك لقيمتها الاستراتيجية التي أكدتها لجنة العلاقات الخارجية الفرنسية، والتي تؤكد بالأساس استراتيجية مسقط ومينائها في مراقبة أفريقيا والهند والخليج⁽⁸⁾. وكانت الخطوات التي أقدمت عليها فرنسا قد أزعجت الإنجليز الذين كانوا يعتقدون أن أية مؤسسة فرنسية تظهر في مسقط سيكون لها الأثر السيئ عليهم وعلى تجارتهم، لذلك انصرفوا لمضايقة الفرنسيين وملاحقتهم ومنع سفنهم ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم، بل وقد وصل بهم الأمر إلى حث العمانيين على مهاجمتهم الفرنسيين⁽⁹⁾، كما سعى الإنجليز إلى استمالة حكام مسقط

وجعلهم أعداء لكل الأوربيين، وعلى رأسهم الفرنسيون، بعد المهمة التي قام بها مهدي علي خان، ونجاحه في استمالة سلطان مسقط وتأليه ضد الأوربي⁽¹⁰⁾. وقد نجح الإنجليز في سحب البساط من تحت أقدام الفرنسيين، إلا أن وصول نابليون إلى مصر أعطى للصراع وجها جديدا تميز بالآتي:

- استمالة سلطان مسقط بكل الوسائل.
 - توقيع اتفاقية السلام مع بريطانيا في 1802/3/27م.
 - الحد من أعمال القرصنة بين الفرنسيين والعمانيين، وتجارة العبيد إلا ما خفي منها.
 - تعزيز تبادل البعثات والوفود بإرسال أكبر جنرالات نابليون بونابرت وهو القائد - ديكان - (Decan).
 - إغراء العمانيين واستمالتهم بكل الوسائل.
 - تشجيع الممارسات غير الشرعية للقرصنة في المحيط الهندي.
- هذه الاستراتيجية مثلت خطأ محوريا للتوجه الفرنسي الذي سنه بونابرت زمن خروج الحملة إلى مصر، بعد أن تخلى بونابرت عن فكرة احتلال إنجلترا وفضل مواجهتها في الشرق الأوسط والخليج العربي والمحيط الهندي⁽¹¹⁾.
- وبالرغم من إغداق الهدايا وتقديم الولاء فإن ما قام به الفرنسيون لم يجد قبولا لدى العمانيين ولدى سلطانهم، بل انتهت هذه المساعي إلى تعميق الروابط بين العمانيين والإنجليز. ولم تتجح مساعي نابليون بونابرت حتى ظهرت على السياسة الفرنسية علامات الخيبة والفشل، بل بلغ الأمر بالفرنسيين إلى حد التبرم والتشاؤم والتطاول وتجاوز أخلاقيات العلاقات الدولية من خلال ما عرفته العلاقة مع مسقط وحكامها ومن خلال الرسالة التي بعث بها (كافيناك) إلى وزير الخارجية الفرنسي يصف فيها العمانيين بالبؤساء ويتهمهم بكونه بدوي لا يفقه فنون السياسة وأنه يمكن تصريف العلاقات معه بوساطة مندوب تجاري من أدنى الدرجات. . وأنهم لا يقارنون بنتائج ثورة الأنوار الفرنسية...⁽¹²⁾. إلا أن هذا الموقف الذي بلغت أخباره الإنجليز، أظهر صورة التعامل الجديدة التي ستمثلها سياسة القبضة الحديدية من خلال رد الممثل الفرنسي (كافيناك) أدخلت الريبة في نفوس الإنجليز الذين شكوا في صدق نوايا العمانيين، "صوابا أو خطأ"⁽¹³⁾، وشكوا في مدى قدرة العمانيين على الصمود أمام هذه التهديدات، فكانت بداية تراجع العلاقات العمانية الإنجليزية، كما فتح باب القرصنة على مصراعيه من جديد بين الفرنسيين والإنجليز من جانب، وبين الفرنسيين والعمانيين من جانب آخر، وعادت آمال

الفرنسيين من جديد لاحتلال مواقع متقدمة في الساحل العماني والخليج والمحيط الهندي بصفة عامة، لضمان مصالحهم وبسط نفوذهم ولو بالقوة، رداً على التمسك المفرط الذي أظهره العمانيون في علاقاتهم بالإنجليز.

الأهمية الجيو- سياسية لمسقط ومينائها:

تتمثل هذه الأهمية في ثلاث نقاط محورية هي:

- الاستحواذ التجاري.
- الهيمنة السياسية.
- ممارسة الأنشطة اللاشريعة؛ مثل: القرصنة وتجارة العبيد.

1- أهمية ميناء مسقط التجارية:

تحتل مدينة مسقط موقعا استراتيجيا مطلا على بحر العرب وعلى المحيط الهندي، وقد مكنتها هذا الموقع من لعب أدوار متميزة عبر التاريخ العربي الإسلامي في مجالات التجارة والجهاد ومساعدة الحكام على بسط نفوذهم، انطلاقاً من الساحل العماني، حتى سواحل أفريقيا الشرقية. وفي تاريخها الحديث سجلت مسقط صفحة تاريخية مضيئة في المنطقة منذ عهد اليعاربة على أيدي الإمام سيف بن سلطان، وهو ثاني أئمة الأسرة، ويتمثل ذلك في الملاحم النضالية التي قادها في جزر (معباسة وزنجبار وبامبا)⁽¹⁴⁾ ضد الاحتلال البرتغالي، وبهذه الاستجابة كتبت صفحات جديدة من العلاقات العمانية الأفريقية ليصبح الحديث عن الإمبراطورية العمانية مبحثاً من مباحث التاريخ المهمة. ففي الفترة الفاصلة بين عامي 1698م و 1862م، كانت مدينة مسقط ومينائها مقصد التجار والسياسيين والرحالة من مختلف أنحاء البلاد، كما كانت محور إمبراطورية ممتدة الأطراف، أسسها السيد سعيد بن سلطان، وهي التي اتخذت من زنجبار محور تواصل مع الممالك الأفريقية الممتدة من الساحل إلى البحيرات الداخلية "...؛ أي من مقديشو في الشمال إلى موزمبيق في الجنوب وإلى البحيرات في وسط أفريقيا ..."⁽¹⁵⁾. وقد بلغت هيمنة هذه الإمبراطورية إلى المحيط الهندي حيث يتوزع النفوذ الاستراتيجي العالمي بين قوى عالمية مهمة؛ مثل: الوجود البريطاني والفرنسي، وقوى ثانوية؛ مثل الوجود البرتغالي ودخول الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت مدغشقر وزنجبار وموريشوس وبوربون من أبرز محاور الصراع التجاري التي تركز على مسقط وتراهن على التقرب من سلطانها، ومن بين هذه المحاور برزت جزيرة البوربون التي عرفت أيضاً باسم (الريونيون)، بسعيها الحثيث وراء مسقط لتركيز السلطة الفرنسية ومناصفة الإنجليز الذين نجحوا في الهيمنة على سلطان مسقط، وعقدوا

معه اتفاقيات تحرم عليه تقديم أي امتياز للقوى الأوروبية، خاصة القوات الفرنسية التي كانت حريصة على الوصول إلى مسقط ونيل ما تريده من الاستحقاقات الاستراتيجية.

من الريونيون إلى مسقط:

تعد جزيرة - الريونيون - من أبرز المواقع الاستراتيجية الفرنسية، وقد وصل إليها الفرنسيون في حوالي 1638م، بأمر من ملك فرنسا (لويس الثالث عشر)؛ إذ وصلت أول باخرة تحمل اسم (Sainte-Alexis)، وقد عرفت الجزيرة منذ 1649م باسم (Bourbon)، ثم تغير اسمها إلى (Ile de la Reunion) بداية من سنة 1793م⁽¹⁶⁾، عندما كثفت شركة الهند الشرقية الفرنسية نشاطها التجاري لمنتجات القهوة. ثم دخلت في صراع طاحن ضد الإنجليز بأمر من نابليون بونابرت بداية من سنة 1806م بوصفها أفضل المواقع في المحيط الهندي لمراقبة حركات السفن التجارية؛ وذلك لعلاقاتها العضوية بجزر الموريشوس. وكان المسلمون يشكلون أقلية، وقد وصلوا إليها ضمن الهجرات من الهند، كما كانوا يعرفون باسم (Zarabes)⁽¹⁷⁾، وذلك منذ أواخر القرن الثامن عشر، وبذلك كان المسلمون الهنود أحد الركائز المهمة في استقبال البضائع القادمة من البلاد الإسلامية والجزر الهندية التي يعيش فيها المسلمون؛ مثل: زنجبار والموريشوس وعمان⁽¹⁸⁾، وقد تركزت هذه التجارة حول: القهوة وقصب السكر والعبيد.

أما سياسة حكام جزيرة (الريونيون) الفرنسيون فكانت تخط بأوامر ملكية وجمهورية من قصور باريس، خاصة عندما أصبح الثقل السياسي العماني في زنجبار منذ سنة 1832م، واشتد الصراع الاستراتيجي بين فرنسا وإنجلترا، وأصبح النفوذ المعنوي للبريطانيين مهيمنًا على السيد سعيد بن سلطان، يأتمر بأوامرهم، وينتهي بنواهيهم، فيما يخص التعامل مع الفرنسيين في تجارة: القهوة والسكر والقطن والعبيد...⁽¹⁹⁾. ويذهب بعض المؤرخين في تفسيرهم لانتقال السيد سعيد بن سلطان إلى زنجبار، إلى أن هذه الخطوة حملت أبعادا استراتيجية جديدة للتمركز العماني وتأثيره في الخريطة الجيو-سياسية لعالم المحيط الهندي إلى جانب استغلال الوضع الجديد للهروب من حبال السياسة البريطانية التي شددت عليه الخناق، ومحاولة تعديلها بالتقرب ولو جزئيا من الفرنسيين⁽²⁰⁾.

كما ذهب بعض المؤرخين الآخرين إلى عد أساس هذا التحول الاستراتيجي العماني البحث عن مواطن قوى جديدة لتجارة العبيد التي بدأت تعاني من مشاكل الحضر الدولي، ومنع ممارستها، وفرض رقابة مشددة على القراصنة، سواء كانوا مسلمين أو أوروبيين، ونقص الفرنسيين منهم الذين كانوا يمارسونها بين موانئ

مسقط والريونيون وزنجبار. هذا المثلث التجاري لعب دوراً طلائعياً فيما بين عامي 1811م و1848م؛ إذ أصبحت زنجبار الموجه الأساسي لتجارة العبيد بين مسقط والريونيون⁽²¹⁾، ومركزاً مهماً للقراصنة الذين خرجوا عن اتفاقيات إلغاء تجارة العبيد؛ إذ كانت منطقة الموريثوس معقل القراصنة الفرنسيين إلى جانب الريونيون التي اشتهر فيها القرصان (Surcouf) - سرکوف - وغيره من القراصنة الفرنسيين الذين استنبتهم المصلحة الفرنسية زمن نابليون بونابرت من فرض مطالب حقوق الإنسان وعدت شأنهم ضرورة اقتصادية، إضافة إلى أن القانون الخاص بالسود المعروف باسم (code Noir) الذي يضم نحو 60 بنداً خاصاً بمعاملة العبيد والذي فرضته فرنسا في الريونيون منذ سنة 1723م⁽²²⁾ كان يكرس لفلسفة العبودية الخاصة بالفكر الفرنسي، بالرغم من المبادئ الإنسانية التي بشرت بها الثورة. وقد سجلت الوثائق السياسية ووثائق الأنشطة البحرية والموانئ ظهور كثير من السفن الفرنسية في عرض المحيط الهندي عامة، وفي المياه الإقليمية لمسقط بصفة خاصة، وقد عرفت بممارسة القرصنة وتجارة العبيد، كما يبدو أنها كانت شاهداً على الصراع والحروب الدامية بين القواسم والإنجليز في رأس الخيمة فيما بين عامي 1805م و1820م، ومن أبرز هذه السفن نذكر ما يأتي:

- السفينة (La Fortune) - لافورتيون - التي تعد من أوائل سفن القرصنة التي بدأت تتردد على مسقط منذ عام 1804م.
- السفينة (Bellona) - بلونا - وقد بدأت نشاطها انطلاقاً من سنة 1805م.
- السفينة (Vigilante) - فيجيلانت - بدأت ممارسة القرصنة بداية من سنة 1806م.

العلاقات العمانية - الفرنسية زمن السيد سعيد بن سلطان:

كان مطلع القرن التاسع عشر مخبياً لآمال نابليون بونابرت الذي فشلت حملته في المشرق العربي بعد أن تحطمت أحلامه على أسوار عكا، فألقت الهزائم التي لحقت الجيش الفرنسي بظلالها على السياسة الفرنسية وطموحاتها في المنطقة العربية. وبالرغم من مساعي نابليون بونابرت الحثيثة لكسب ود العمانيين سواء من خلال فتح آفاق تجارية جديدة أو علاقات دبلوماسية واعدة وإبرام معاهدات، فإن نتائج كل هذه المساعي لم تحقق كلها، لكنها أسهمت في تحسين صورة الفرنسيين في وقت تراجع فيه التأثير الإنجليزي وبرز دهاء السيد سعيد في الموازنة بين الطرفين، والمحافظة على المكاسب العمانية بدون الرضوخ لرغبة أي من الجهات المتصارعة؛ وذلك للأوضاع المتقلبة التي عرفها الصراع في المنطقة

ولطموحات السيد سعيد الرامية إلى توحيد البلاد، ومواجهة السعوديين الوهابيين، ومنع عودة الإمامة الأباضية⁽²³⁾.

لم تكن هذه الفترة مناسبة بالنسبة إلى الفرنسيين؛ لأنهم عرفوا عراقيل كثيرة منها ما هو ناجم عن سوء فهمهم للأوضاع، ومنها ما سببته الأوضاع العامة، وخير مثال على ذلك تفريط فرنسا في معاهدة السلام الدائم وحسن المعاملة التي تراوح توقيعها والموافقة على صيغتها النهائية في ثلاث مناسبات: 1807م، و 1808م، و 1817م؛ وهو الأمر الذي عزل فرنسا وحرمها من امتيازات كثيرة. وبقيت فرنسا تترقب فرصتها حتى مارس 1822م لتوقع المعاهدة ويتسم لها الحظ حتى عام 1944م. فازدهر التبادل التجاري، ونمت العلاقة بين البلدين في غياب الحارس الإنجليزي الذي كانت تشده همومه الداخلية والخارجية في الهند ومواجهة الروس ومحمد علي وفرض الرقابة على الملاحة في الخليج العربي تحت شعار منع تجارة الرقيق، إلى جانب انشغال الإنجليز بحروبهم ومواجهتهم للقواسم في رأس الخيمة حتى سنة 1820م. وقد استغل الفرنسيون هذه الأوضاع للعودة تدريجياً إلى الخليج والهند.

عودة الأمل إلى الفرنسيين:

لقد كانت لسياسة نابليون بونابرت الخارجية انعكاسات سلبية على فرنسا داخلياً وخارجياً؛ وهو ما سبب لها عزلة أوربية وعالمية، ووضع مصداقية مبادئ الثورة محل شك وريبة، وفي هذه الفترة تمكنت القوى العظمى مثل: روسيا والنمسا وإنجلترا وبروسيا من فرض سيطرتها في مختلف المجالات الحيوية في أوروبا، كما أعادت النظر في توزيع مراكز القوى في أوروبا، إلى جانب فرض حراسة وقائية على فرنسا.

لم تستطع فرنسا التخلص من معاناتها الأوربية إلا سنة 1822م، لتقدم على مرحلة جديدة زمن الملك (لويس فيليب الأول)، ولتبدأ التفكير في حيافة موقع متميز في المحيط الهندي والخليج العربي وشرقي أفريقيا.

عصر شبه الهيمنة الفرنسية ومكانة ميناء مسقط:

انطلاقاً من سنة 1830م تحررت فرنسا من عزلتها الأوربية والعالمية وتحررت من مخلفات مشروع الطموح البونابرتي، وبدأت تتطلع إلى آفاق أرحب لسياستها الخارجية في ظل تحركات أسطولها البحري الذي راهنت عليه وزارة البحرية الفرنسية، وكان على رأسه القائد - لابلاس - (Laplace) الذي قام بأول جولة حول العالم فيما بين عامي (1831 و 1833م)، ثم عاد ليمر بعمان سنة

1838م؛ وأقام في مسقط وقدم وصفا دقيقا للميناء والأهالي والعادات والتقاليد. وقد بدأ هذا الميناء يستقبل البوارج الحاملة للأعلام الفرنسية، وكان قد سبق - لابلاس - إلى ربوع عمان العالم المتخصص في طب الأعشاب - ريمي أوشر-إلوي (Remi Aucher-Eloy) الذي جاب الجبل الأخضر وخرج منه بخلاصة لا تقل عن 250 نوعية من أجود الأعشاب الطبية التي لاقت استحسانا كبيرا في المحافل العلمية الفرنسية، وكان عمله متما لما قام به الباحث الفرنسي أيضا - شارل دلون - (Dellon Charles) الذي جاب سواحل الهند الشرقية والسواحل الأفريقية مرورا بمسقط منذ سنة 1674م. وكانت مهمة - لابلاس - تتمثل في الحرص على عقد اتفاقية مع حاكم عمان حول التجارة الخليجية والهندية وفتح مجال أرحب للتعاون في هذا المجال بين الدولتين⁽²⁴⁾، خاصة إذا عرفنا نوعية البضاعة التي اعتمدتها الحركة التجارية في تلك الفترة والتي تمثلت فيما يأتي:

- تجارة العبيد.
- تجارة القهوة.
- تجارة العاج.
- تجارة ريش النعام والتمر الهندي.
- تجارة القطن.
- تجارة السكر والعسل.

والمعلوم أن هذه الأنواع من التجارة مكنت العمانيين من الوصول إلى بحيرة (فكتوريا) بحثا عن العبيد والعاج وريش النعام.

ميناء مسقط في عيون البحارة الفرنسيين:

لا أحد يشك في الدور المهم الذي لعبته كتابات الرحالة والبحارة، وما دونوه من آراء وملاحظات حول أنماط العيش وطبائع السكان وطرق عيشهم وتخطيط قراهم ومدنهم، فرسموا لوحات متفاوتة الدقة والموضوعية، وتحدثوا في مواضيع ذات أبعاد متعددة، منها الاجتماعي ومنها السياسي ومنها الثقافي ومنها الاقتصادي. وللبحارة الفرنسيين دور كبير وباع عريض في هذا الحقل؛ إذ أثروا الأرشفة الفرنسي والوثائق الخاصة بالبحرية والخارجية بمراسلات رسمية وتعليقات شخصية حملت في ثناياها ملاحظات جديرة بالبحث والتأمل والوقوف عند خفاياها لاستجلاء بعض الحقائق التاريخية التي ينشدها الباحث في الحقل الحضاري والتاريخي والأنثروبولوجي.

وقد حازت مدينة مسقط ومينائها جزءا لا يستهان به من هذه الملاحظات طيلة الفترة الممتدة بين سنتي 1830م و1860م؛ أي زمن ازدهار الملاحة الفرنسية في منطقة الخليج والمحيط الهندي، ومن أبرز الملاحة الذين اهتموا بمسقط ومينائها قائد البحرية الفرنسي - لابلان - الذي يحمل لنا في مذكراته عن هذا الميناء أحاديث وتعليقات كثيرة عن طبيعة هذا الميناء وبنية الأساسية وعن عادات وتقاليده السكان الموجودين حوله؛ يقول واصفا أول مصافحة لهذا المعلم الاقتصادي: "... بدأ المشهد غريبا وغير مألوف، مكفهر، لكنه يشد النظر، وقد ظهرت بين ثناياه المدينة بأسوارها القديمة والمتداعية لتحكي العصور الوسطى (الأوروبية)، وهي حافلة بحصونها وقلاعها المنهارة، وهي تشبه النور في قمم الجبال الصخرية... وأخيرا هذا هو الميناء التجاري الذي يقع في بحر هادئ، قليل المياه، وعلى مقربة منه توجد مجموعات من مختلف الأجناس والأعراق. وكان الميناء تنقصه الأرصفة وكل ما تحتاجه السفن لترسو وتفرغ حمولاتها التي كانت تتسلمها منها داخل البحر سفن صغيرة تقوم الأعمال فيها على كواهل العبيد..." (25).

وقد مثل ميناء مسقط إحدى النقاط الثلاثة المهمة في التجارة الأفريقية - العمانية، وهي:

• ميناء زنجبار.

• ميناء الريونيون.

• ميناء مسقط.

في هذا الفضاء المحيطي عرفت العلاقات العمانية - الفرنسية تطورات كبيرة وممرت بمراحل خطيرة حيث سجل التاريخ تقلبات سياسية متعددة مثلما سجل زيارات متبادلة للسفن البحرية الفرنسية لمينائي: مسقط وزنجبار الذي عاش سنة 1841م ثورات عديدة ضد الفرنسيين. ويعتبر ميناء مسقط شاهدا على أعسر ولادة لأهم اتفاقية تبادل تجاري بين عمان والفرنسيين سنة 1844م، بالرغم من أن هذه الاتفاقية أنجزت في زنجبار إلا أنها انطلقت من مسقط بعد الاستقبال الحار الذي أقيم على شرف السفينة الفرنسية (Pages) سنة 1841م والذي كان إعلانا بانفراج الأزمة بين الطرفين الفرنسي والعماني، من جانب الفرنسي - الإنجليزي من جانب آخر لتشهد ميلاد حركة تجارية وسياسية بين مسقط وزنجبار على أعلى المستويات التمثيلية.

محور مسقط وزنجبار والآمال الفرنسية:

لا يمكن فهم الدور المهم لميناء مسقط إلا من خلال علاقته المحورية بميناء

زنجبار أولا وميناء ريونيون الفرنسي ثانيا؛ ذلك أن مدينة مسقط لم تكن محل اهتمام الفرنسيين في المجال السياسي الذي ذكرناه سابقا فحسب، بل كانت أيضا تمثل نقطة مراقبة فلكية للعلماء في أواخر القرن الثامن عشر؛ ذلك أن لجنة العلاقات الخارجية التي عقدت في شهر مارس من سنة 1795م وافقت على تعيين - جوزيف بوشان - Josef Beauchamp - في مهمتين: إحداها سياسية وتأخذ في الحسبان تطوير العلاقات الفرنسية العمانية، والأخرى علمية، تقضي بمتابعة حركة الأفلاك في سماء مسقط، إلا أن رحلته لم تكلل بالنجاح وانتهت قبل أن تبدأ، وهو في حلب في بلاد الشام⁽²⁶⁾.

ويذكر أحد المؤرخين لنشاط الفرنسيين في المحيط الهندي بعض الرموز التي كان لها الأثر البالغ في تحديد السياسة الفرنسية فيما وراء البحار فيذكر شخص - لابوردنيه - (La Bourdonnais) الذي مارس طيلة القرن الثامن عشر أنشطة عدة من أهمها:

• محاربة الإنجليز.

• الإسهام في تنمية الوجود الفرنسي في جزيرة موريشوس.

• مراقبة الأنشطة التجارية مع الهند⁽²⁷⁾.

وفي المجالين السياسي والتجاري فإن للمحور الثلاثي (مسقط - زنجبار - ريونيون) دورا مهما في الاستراتيجية الفرنسية التي تسعى من خلالها إلى إثبات وجودها في المحيط الهندي بوصفها قوة جديدة بمنافسة الإنجليز. فما طبيعة هذا المحور؟ وما أهمية مسقط في هذا المجال؟

إن المتأمل في الوثائق الفرنسية السياسية والتجارية والبحرية يدرك حقيقة الرهان وقيمة المراهنة الفرنسية على مجال مسقط الجيو-استراتيجي في المحيط الهندي طيلة القرن التاسع عشر. ولهذه الأهمية قيمة تاريخية امتدت جذورها حتى عام 1750م، عندما صيغت سيناريوهات المواجهة الفرنسية الإنجليزية خارج أوربا وفق أحلام نابليون بونابرت. وقد بدأ الاهتمام الفرنسي بمسقط منذ القرن السابع عشر؛ إذ وردت إشارات عدة خاصة بالتجارة والقرصنة على لسان أبرز البحارة الفرنسيين في تلك الفترة أمثال:

• البحار - فرانسوا مارتن دي فيتري - (Francois Martin de Vitre) سنة 1602م.

• البحار - فرانسوا بيرار دي لافال - (Francois Pyrard de Laval) سنة 1610م.

• البحار - سليمان جوبير - (Salomon Goubert) سنة 1636م.

• البحار - فرنسوا كوش - (Francois Couche) سنة 1638م.

وتعد الإشارات الواردة ضمن وثائق هؤلاء البحارة مقدمة أساسية لمعرفة قيمة مسقط في التخطيط البحري للوجود الفرنسي في المحيط الهندي في القرن التاسع عشر⁽²⁸⁾.

ومنذ سنة 1750م بدأ التحرك الفعلي للفرنسيين في ساحل شرقي أفريقيا من خلال التواصل التجاري الفرنسي مع تجار السواحل الأفريقية (السواحلية) والتجار العرب العمانيين خاصة في سلطنة (كلوا) التي أصبحت أكبر نقطة احتكاك بين العمانيين وغيرهم من التجار خاصة الفرنسيين. ولعل أبرز من يميز هذه الفترة البحار المغامر وتاجر العبيد -جان فانسان موريس - (Jean Vincent Morice) الذي يعد أول من بدأ في رسم الخطط الفرنسية للهيمنة على خط مسقط-زنجبار منذ 1770م، انطلاقاً من الزخم الاستراتيجي التجاري الذي عرفه خط (زنجبار - كلوا)، فكان أول من عقد اتفاقيات تجارة وتعاون مع سلاطين مسقط لضمان سيطرة فرنسية مطلقة على السواحل الشرقية الأفريقية⁽²⁹⁾ التي اشتهرت آنذاك بتجارة العبيد والعاج والمتصلة مباشرة بمسقط. وفي سنة 1779م اندلعت حرب الخلافة في مسقط، بين حمد بن سعيد وأخيه سيف، وبرزت (كلوا) بوصفها أكبر حليف لثوار مسقط عندما طلبت مساعدة الفرنسيين⁽³⁰⁾، إلا أن التدخل الأمريكي حال دون ذلك، وبقيت علاقة فرنسا بزنجبار نموذجية ومثالية؛ إذ كان يخطط لها (موريس) انطلاقاً من مدغشقر والريونيون⁽³¹⁾.

أما أنشطة القرصنة وتجارة العبيد فقد عرفت منرجات متعددة بين زنجبار والريونيون ومسقط، تزامناً مع الصراع الرهيب الذي خاضه الفرنسيون ضد الإنجليز فيما بين عامي 1807م و1821م، والذي كلف فرنسا فقدان عدة مواقع استراتيجية في المحيط الهندي. هذه الفترة أعقبها حقبة زمنية متميزة أسفرت عن تجديد الاحترام بين العمانيين والفرنسيين في مجالات التجارة، إلى جانب عقد اتفاقيات مشجعة على التواصل والتقارب⁽³²⁾. وبداية من سنة 1822م عرفت العلاقة العمانية الفرنسية مرحلة جديدة من خلال التقارب بين مسقط وريونيون على غرار ما سبق ذكره بين زنجبار وكلوا، وقد تركّز هذا التعاون الثنائي على التجارب الزراعية لتوطيد التوابل والسكر من جانب، وتميرير تجارة العبيد الممنوعة دولياً بحكم القوانين المنادية باحترام حقوق الإنسان⁽³³⁾.

أما أهمية الفترة الممتدة فيما بين عامي 1830م و1862م فتتوزع مراحلها كالآتي:

- ظهور الخط الملاحي المباشر بين مسقط وزنجبار فيما بين عامي 1828م و1840م.
 - معاهدة 1834م الخاصة بالتعاون الفلاحي بين عمان وفرنسا، إلا أن هذه الاتفاقية لم تر النور؛ لأن صاحبها وهو (القبطان فلهان - (Vailhen) أصيب بجنون.
 - 1840م انتقلت عاصمة الإمبراطورية العمانية إلى زنجبار وبدأت التحولات العميقة التي سيعرفها ميناء مسقط.
 - ومن أبرز المعالم التي ستعطي ميناء مسقط أدوارا سياسية واقتصادية جديدة ما يأتي:
 - تنمية تجارة العبيد والعاج في مسقط وإيعادها عن الواجهة السياسية التي أصبحت. تتحمل أعباءها زنجبار؛ ذلك أن مكونات ثروة السيد سعيد تعتمد على تجارة العبيد.
 - اعتماد ميناء مسقط قاعدة تجارية نائية عن الأنظار الأوروبية.
 - اتخاذ مسقط قاعدة بحرية لمراقبة الحركات العسكرية والتجارية في عرض المحيط الهندي والسواحل الأفريقية.
 - عد مسقط القطب المحرك لإمبراطورية زنجبار.
 - تركيز تجارة العبيد في مسقط، واتخاذ أكبر سوق لذلك.
 - استعمال ميناء مسقط نقطة توريد لليد العاملة الزراعية.
- وبهذا كانت الفترة بين عامي 1830م و1840م مؤسسة لبناء استراتيجية تجارية جديدة محورها زنجبار ومسقط وقطبها (الريونيون).
- أما الفترة الثانية لميناء مسقط فتندرج في الفكر الاستراتيجي السياسي الفرنسي ضمن التخطيط السياسي الفرنسي الذي اعتمده وزير الخارجية الفرنسي - قيزو - (Guizot)، الذي يقوم على فكرة الاعتماد على النقاط الاستراتيجية المهمة، ألا وهي نظرية - نقاط الاعتماد - (Politique des Points d'appui)؛ أي أن تمتلك فرنسا محطات استراتيجية انطلاقا من مسقط إلى السواحل الأفريقية للتمكن من مراقبة الفضاء الجغرافي للمحيط الهندي والخليج العربي والسواحل الأفريقية. وفي 30 مايو 1844م عين - فريديريك بروكارد - (Frederic Brocard) قنصلا لفرنسا في زنجبار⁽³⁴⁾ لإنجاز المهمة التي انتدبته إليها الحكومة الفرنسية. ومن

أبرز التوجهات السياسية لهذه الفترة ما يأتي:

- تقوية العلاقات الفرنسية بحكام مسقط وزنجبار.
- التقرب للمسلمين وامتصاص غضبهم بعد احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م.
- إجماع الاستراتيجيين الفرنسيين على أن ميناء مسقط يعد أفضل موقع لمراقبة السواحل الأفريقية والبحر الأحمر والمحيط الهندي.
- تركيز السياسة الفرنسية على مسقط، بعد اطمئنانها على حسن تمركزها في زنجبار، بعد أن أوصت معاهدة 17 نوفمبر لسنة 1844م باعتماد مسقط قطبا اقتصاديا وتجاريا مهما⁽³⁵⁾.

وقد جسدت هذه التوجهات معاهدة 1844م.

أما الفترة الممتدة بين سنتي 1844م و1862م، التي يمكن أن نسميها (بمرحلة زنجبار)؛ فإنها تتميز بالتدخل الفرنسي المباشر في سياسة المنطقة وتجارتها ولا أدل على ذلك من أن أول قنصل عينته فرنسا لإدارة أعمال القنصلية في زنجبار يجمع بين الخبرتين التجارية والسياسية بوصفه قبطان البحرية التجارية الفرنسية؛ ونعني به القنصل (بوكارد) الذي بدأ في تنفيذ سياسة الريونيون.

بدأت هذه الفترة بجولة قام بها القبطان الملاح والمؤرخ - شارلز غيلان - (Charles Guillain) على ثلاث مراحل، وعلى امتداد السنوات: 1846م، و 1847م، و 1848م، وكانت ترمي إلى اختيار المواقع الاستراتيجية المهمة لمستقبل فرنسا في المنطقة، خاصة أن الفرنسيين كانوا يعتقدون بسرعة زوال الإمبراطورية العمانية في الشرق الأفريقي، لذلك كانوا يخططون لفترة ما بعد الهيمنة العمانية التي ستكون في الفترة ما بين عامي 1856م و1862م. وتظهر من جديد أهمية مسقط وزنجبار في هذه السياسة الفرنسية على أساس أن ميناء مسقط أبرز قاعدة مطلة على المحيط الهندي تمكن الفرنسيين من مراقبة كل الأنشطة البحرية، خاصة القرصنة وتجارة العبيد.

لقد بلغت أرقام تجارة العبيد في زنجبار في الفترة ما بين عامي 1830م، و 1873م، من خلال سجلات الجمارك (73000 عبيد) نقل أغلبهم إلى ميناء مسقط؛ للرقابة الدولية التي أصبحت مفروضة على زنجبار⁽³⁶⁾. ومما يبرر هذا التوجه نحو ميناء مسقط المحتوى العام لمعاهدة 2 أكتوبر 1845م الذي يشير إلى أن تجارة العبيد التي أصبحت محرمة دوليا يمكن ممارستها تحت غطاء استيراد اليد العاملة الزراعية أو ممارسة بيع العبيد وشرائهم، خارج الفضاء الجغرافي الأفريقي،

وبالتحديد في البحر الأحمر وسواحل عمان والخليج العربي في اتجاه بلاد فارس. ويبدو أن ميناء مسقط أفاد كثيراً من هذا التحول الاقتصادي في المحيط الهندي، وبقيت فرنسا تمنعه قانونياً وتغض عنه الطرف عملياً، بدعوى أن حكام الريونيون لا يملكون الوسائل الكافية لردع من يمارس هذه التجارة.

وفي سنة 1851م فرض السيد سعيد رقابة شديدة على تجارة العبيد في زنجبار إلا أن مثل هذه الإجراءات لم تطبق في مسقط؛ وهو ما سمح بممارسة هذه التجارة بكل حرية من قبل كثير من التجار العرب في ميناء مسقط⁽³⁷⁾. وتشير بعض المصادر إلى ظهور السفن الفرنسية القادمة من الريونيون التي أصبحت محاصرة من قبل الإنجليز لمنعها من ممارسة تجارة العبيد⁽³⁸⁾؛ إذ كان الإنجليز يمنعون كل تجاوز للمعاهدات الدولية⁽³⁹⁾.

وفي صباح يوم 19 أكتوبر 1856م، ولم تعلن وفاته في مسقط إلا في اليوم الثاني من ديسمبر 1856م، وبويع السيد ماجد بن سعيد في زنجبار، وبعثت الرسائل إلى الدول الكبرى لإعلامها بالخلافة، إلا أن الشقاق سرعان ما هز بيت السيد سعيد ودخل أبنائه في صراع على السلطة، وكان لعدم الاستقرار أسوأ النتائج على ميناء مسقط، خاصة بعد احتدام الصراع بين الأخوين ماجد وثويني. وقد حاولت فرنسا ركوب موجة الخلاف، ومساندة ثويني غير أن مخططاتها لم تكلل بالنجاح، وغاية قربها من ثويني إنما هي التمتع بالفضاء التجاري لميناء مسقط⁽⁴⁰⁾.

الخاتمة

إن المتتبع لوقائع هذه الفترة التاريخية الممتدة بين سنتي 1830م و1862م يقف على حقائق عدة، تخص نجاح الفرنسيين وفشلهم، في تعاطيهم مع مسألة الفضاء البحري لميناء مسقط. ومن أبرز الملاحظات التي يمكن عدها ذات قيمة علمية، نظرية وعملية، في هذا المجال ما يأتي:

1- الملاحظة الأولى:

تهتم بتذبذب الاستراتيجية الفرنسية عن رسم خطط الاستحواذ في الفضاء الجيو-سياسي لميناء مسقط واستعماله نقطة انطلاق للهيمنة على السواحل الأفريقية والخليج العربي والمحيط الهندي، بالرغم من نجاح المحاولات العلمية في مجالات علوم النبات والفلك.

2- الملاحظة الثانية:

عجز الفرنسيين عن التوفيق بين إرضاء الإنجليز واستمالة سلطان مسقط، وهي المعادلة الصعبة التي باتت ترهق الفرنسيين.

3- الملاحظة الثالثة:

تشير من خلال كتابات الفرنسيين إلى تعاطف العمانيين مع الفرنسيين أكثر من تعاطفهم مع الإنجليز.

4- الملاحظة الرابعة:

وتتعلق بالأسرار الغامضة التي لفت تجارة العبيد، وقلبتها من تجارة منافية لحقوق الإنسان إلى وسيلة شرعية ذات بعد اقتصادي، وتقوم على جلب اليد العاملة السوداء للإفادة منها في مجالات الزراعة والفلاحة.

5- الملاحظة الخامسة:

تؤكد على الخطأ الاستراتيجي الفادح الذي ارتكبه الفرنسيون زمن اندلاع معركة الخلافة بين خالد وثويني، وقد أدى بها هذا الموقف الارتجالي إلى فقدان مصداقيتها.

6- الملاحظة السادسة:

صعوبة الدور الذي أنيط به إلى حكام جزيرة (الريونيون) الذين فشلوا في إنجاز القضايا الشرعية، بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية، في حين نجحوا في كل ما هو خارج عن القانون؛ مثل القرصنة وتجارة العبيد.

7- الملاحظة السابعة:

تؤكد إفادة ميناء مسقط من الحصار الذي ضرب على زنجبار ومن التوجه السلطاني لتفعيل ميناء مسقط وتمكينه من إنجاز كل الخدمات التي كانت تستوفى عن طريق زنجبار

8- الملاحظة الثامنة:

عدم تحقق أحلام نابليون بوناپرت الشرقية، والخسائر الجسيمة التي منيت بها قطاعات وزارات الحربية والبحرية والخارجية، نظرا إلى غياب منظر استراتيجي عارف بطبيعة المنطقة وسكانها وخصوصيات التعامل مع حكامها.

9- الملاحظة التاسعة:

صمود ميناء مسقط أمام منافسة الموانئ الأفريقية والهندية، إلا أن الفرنسيين لم يمكنوه من الإفادة من خطة (Guizot)، التي كانت ستجعل منه قطب الحركة التجارية والعسكرية في الخليج العربي والمحيط الهندي.

وعلى العموم فإن الدور الذي لعبه ميناء مسقط، والخطط السياسية التي صاغها حكام السلطنة في الفترة ما بين عامي 1830م و1862م يعد - من خلال الروابط المحورية بينه وبين مينائي زنجبار والريونيون - من أبرز الحلقات المفقودة في الدراسات الاستراتيجية لتاريخ الخليج العربي أو المحيط الهندي والساحل الأفريقي الشرقي، إلى جانب الوقوف على طبيعة العلاقات الفرنسية - الإنجليزية في تلك الفترة التي مكنت الفرنسيين من النجاح في تحقيق بعض أهدافهم في المنطقة.

التعليقات والهوامش

1- د. سلطان بن محمد القاسمي: العلاقة العمانية الفرنسية، 1715م-1905م. دار الغرير. دبي. الإمارات العربية المتحدة، ط1، 1993م، ص7.

2- انظر:

Gray, John: history of Zanzibar from the middle Ages to 1856. University Press, Oxford, p. 89.

3- راجع:

Abbe Raynal: philosophical and political history. Glasgow, 1812, p. 259.

4- للمزيد راجع:

Arthur Strong -S-: history of Kilwa , in Journal of the royal Asiatic Society – new series – volume xxv, 1895, pp. 386.

5- انظر:

Guillain Charles: annals maritimes et coloniales , in revue coloniale – Paris 1843 p. 852.

6- للمزيد راجع:

Lockhart ,Laurence: The fall of the Safavi Dynasty and the Afghan occupation of Persia , Cambridge University Press – 1958.

7- المرجع نفسه، ص 436.

8- انظر:

Ministry of foreign Affairs – Correspondances Consulaires – vol. 1 - (1783- 1810).

9- انظر الأرشيف الهندي:

India Office Records (IOR): L/P/380/65 – p. 539.

10- في سنة 1798م كلف المسمى مهدي علي خان من قبل شركة الهند الشرقية الإنجليزية بإفساد العلاقات القائمة بين سلطان عمان وكل القوى الأوروبية الموجودة بجيوشها وتجارها في الخليج العربي عامة وفي مسقط بصفة خاصة.

11- ضمن أعمال الجمعية النابوليونية العالمية صدر: بونايرت في مصر – قدم له الدكتور بن ويدر (Ben Weider)، وتعرض لحقائق جديدة عن حملة نابليون بونايرت على مصر، كما كشف عن تخطيطه الجديد لمواجهة الإنجليز وما أعلنه في (سانت هيلين) من تمجيد لهذه الحملة وعمق نتائجها. Sturello-septembre 2006

- 12- د. سلطان بن محمد القاسمي: العلاقة العمانية الفرنسية، ص 93.
- 13- ثبت هذا الشك من خلال ما لاحظته الإنجليز من اضطراب في تعامل السلطان مع القضايا المطروحة في المنطقة، وعلى رأسها السباق الإنجليزي الفرنسي إلى قلوب العمانيين. فالسلطان حاسب نفسه على الولاء المطلق الذي أعطاه للإنجليز دون أي اعتبار لبعض المفاجآت فندم على تجاهله لمواقف الفرقاء.
- راجع: رودولف سعيد روت: سلطنة عمان خلال حكم السيد سعيد بن سلطان - 1791-1856. ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1983، ص 142.
- 14- لمزيد البحث، انظر:
- Badger (g. p): History of the Imams. London 1871- p. 92.
- 15- د. سلطان بن محمد القاسمي: تقسيم الإمبراطورية العمانية 1856م-1862م، مؤسسة البيان للطباعة والنشر، دبي 1989، ط 1، ص 26.
- 16- راجع كتابات:
- Toussaint Auguste: L'Océan Indien au 18eme Siecle - Paris 1973.
- 17- لمزيد البحث في هذا الباب راجع:
- Tinker (H): A new system of slavery. The export of Indian Labour Overseas 1830-1920 -London, 1978, p. 42
- 18- وردت بعض الملاحظات موزعة في:
- Annuaire des pays de l'Océan Indien - Volume 1 a 10 - Aix en Provence - Marseille - CNRS - 1974.
- 19- انظر:
- Haudrere (Ph): La compagnie francaise des Inde, Librairie de l'Inde, 1989 vol4, p: 62.
- 20- للمزيد راجع:
- Auzoux (A): la France et Mascate au XIIIet XIX siecles, in -Revue d'histoire diplomatique, 1909, vol. XXI - p: 319
- 21- ظهر هذا القانون سنة 1681 بأمر من (Colbert) كاتب الدولة للبحرية
- Code Noir - librairies assossiees - Paris - 1714
- 22- لمعرفة المزيد من تاريخ تجارة العبيد راجع:
- Bernard Lugan: Atlas de l'Afrique - Edition du Rocher - Paris 2001.

23- جمال زكري قاسم: دولة البوسعيد في عمان وشرق أفريقيا، منذ تأسيسها حتى نهاية حكمها، مركز زايد للتراث والتاريخ، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2000م، ص142.

24- راجع:

Landen-RG: Oman since 1856: Disruptive Modernization in a traditional Arab Society. Princeton, New Jersey, 1967.

25- انظر أرشيف وزارة الدفاع الفرنسية من خلال الدراسات المنشورة ضمن مجموعة الدراسات التاريخية المتوازنة.

Philippe Lasterle: la Marine, la France et le sultanat d'Oman. Service des etudes historiques – Etudes bilaterales – Archives du ministere de la defence –Paris –Decembre 2003.

26- راجع في هذا المجال الدراسات التاريخية المتعلقة بالبعثات الفرنسية إلى الشرق والخليج والمحيط الهندي:

Auzoux(A): La France et Mascate aux XVIII-XIX siecles-in: revue d'histoire diplomatique-1909, volXXIII, p. 533.

27- راجع:

Philippe Haudrere: les francais dans l'ocean Indien au XVIII siecle Paris 2004.

28- راجع:

Brunet Millon Charles: les boutriers de la mer des Indes: affaires de Zanzibar et Mascate. Ed – A-Pedone – Paris 1910 (Introduction).

29- راجع:

Beachey (R,W): The slave trade of Eastern Africa. Ed. Rex Collings-Londres 1976.

30- انظر معاهدة كلوا لسنة 1776م.

Jean Francois Rispal: Zanzibar et la politique francaise dans l'ocean Indien (1776-1904) these soutenue le 27novembre2004 a l'universite de Pau – France.

31- وردت إشارات مهمة في هذا الشأن ضمن أبحاث:

Gray John Millar: Histoire de Zanzibar – Oxford University Press – Londres – 1962.

32- هذا التقارب المحوري جسمته عدد من الوثائق الموجودة ضمن أرشيف بلدية كاين (Caen) الفرنسية:

MLC , Decaen Papers – vol. 98 – Fol. 124-125-126.

33- جاء منع هذه التجارة كالآتي:

* الولايات المتحدة الأمريكية 1820م.

* إنجلترا 1824م.

* فرنسا بعد ثورة 1848م.

34- تواصل بعده التمثيل القنصلي لفرنسا في زنجبار لمدة طويلة، يهمنها منها ستة قناصل في الفترة من 1844م إلى 1860م.

35- انظر أرشيف الخارجية الفرنسية:

ADMAE: Archives et Documentations du Ministere des Affaires etrangeres - OMAN et la FRANCE –travail collectif presente en 1989.

36- راجع كتابات:

Sherif Abdul: Slaves,spices and ivory in Zanzibar. Ed: James Currey – Londres 1987.

37- انظر:

Service historique de la Marine: BB4 Rapport de traverse et renseignements sur Mascate 1874.

38- إن الحرص المتزايد الذي أظهره الإنجليز في إلزام المتعاهدين على احترام هذه المواثيق يعود إلى فهم الإنجليز لجدلية البيع والشراء للعبيد التي يعدونها أخلاقيا في المستوى نفسه، عكس الفرنسيين الذين يفرقون بين الشراء (للملكية الخاصة) وإعادة الشراء (للعنق والتحرير).

39- انظر بعض الملاحظات المدرجة ضمن:

Collister Peter: the last days of slavery. Ed: east African literature bureau,Dar Essalam 1961.

40- انظر ما ورد من تعليقات في هذا الباب عند:

Renault Francois: Lavigerie,l'esclavage africain et l'europe 1868-1892. Ed: de Boccard- Paris 1971.